سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: وضعية الاقتصادات العربية

ثانياً: مخاطر عولمة الاقتصادات العربية

ثالثاً: وسائل التخفيف من مخاطر عولمة الاقتصادات العربية

أولاً: وضعية الاقتصادات العربية

يتميّز الاقتصاد العربي بالمعطيات التالية[1]:

- إن اقتصاد الدول العربية يقوم على ثلاثة قطاعات رئيسة: التشييد والنفط والزراعة؛ حيث تستورد ما بين ٦٠ و٧٠ ملياراً لهذا القطاع سنوياً (استثمارات)، أما صناعة النفط فتستورد من ٢٠ إلى ٤٠ مليار دولار سنوياً (مدخلات فنية)، أما القطاع الزراعي فتستورد ما قيمته ٢٥ مليار دولار سنوياً (مواد زراعية)؛
- يتشكّل هيكل الصادرات في الاقتصاد العربي من السلع الزراعية والنفطية والمعدنية، بينما يتمثّل هيكل وارداته في السلع الغذائية والمصنّعة؛
- بلغ حجم مديونية الدول العربية سنة ١٩٩٥ حوالي ٢٢٠ مليار دولار؛ في حين تُقدَّر رؤوس الأموال العربية الخاصة الموظَّفة في الخارج بحوالي ٧٥٠ مليار دولار؛
- قُدِّرت قيمة الناتج القومي في البلدان العربية ٥١٠ مليار دولار، بما فيها قيمة النفط (قريبة من قيمة الناتج الوطني لهونغ كونغ ٤٥٠ مليار دولار، لـ ٦ ملايين نسمة)، أما إذا استثنينا النفط؛ فلا تزيد عن قيمة صادرات فينلندا التي تُعدّ ٥ ملايين نسمة، وتجدر الإشارة إلى أن مجموع سكان

الدول العربية بلغ ٢٥٢ مليون نسمة عام ١٩٩٥[١]؛

- لم يزد نصيب المنطقة من الاستثمارات الأجنبية على ٣٪ مثل إفريقيا السوداء، مقابل ٢٦٪ لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و١٠٪ لأوربا الشرقية وآسيا الوسطى و٥٨٪ لجنوب شرق آسيا؛
- بلغ حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الوطن العربي عام ١٩٩٢ حوالي ٦٠٠ مليون دولار ولا يزيد هذا المبلغ على ٠,٠١٤ من الناتج القومي الإجمالي، وتبلغ هذه النسبة ١٪ بالنسبة للدول النامية و٣٪ في بلدان منظمة التعاون والتنمية، ومتوسط إنتاج العلماء العرب يُقدَّر بـ ٠,٤ بحثاً في العام؛
- كما بلغ متوسط النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٦) حوالي ٢,٨٪؛ أي أقلّ من النسبة السنوية لنمو السكان، أما قيمة التجارة العربية البينية، كنسبة لمجمل التجارة العربية فتتراوح بين ٧٪ إلى ٩٪[٢].

ثانياً: مخاطر عولمة الاقتصادات العربية

تواجه الاقتصادات العربية عدداً من التحديات والمخاطر في حال اندماجها السلبي في العلاقات الدولية في ظلّ تدهور أوضاعها الحالية؛ حيث ستواجه خطر التجزئة إذا لم تتّخذ خطوات جادّة لبناء كتلة اقتصادية عربية قوية، وخطر تراجع العائدات النفطية إذا لم يتم تغيير التركيب الهيكلي السلعي للصادرات، وخطر الذوبان الثقافي إذا لم تحافظ على خصوصياتها العربية... وسنركّز على بعض تلك المخاطر فيما يلي:

١- **خطر التجزئة:** ظهرت أشكال جديدة للاحتواء؛ من أجل إدماج الدول العربية بشكل فردي وجماعي في دوائر نفوذ اقتصادي جديدة على حساب جهود الاندماج الاقتصادي، ويشكّل المشروعان المطروحان على المنطقة

العربية تحدياً جوهرياً خطيراً يكرّس التجزئة، وهما : المشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي.

- **فمشروع الشرق الأوسطي-شمال إفريقيا:** تجسّد من خلال كتاب «الشرق الأوسط الجديد» عام ١٩٩٣ من قِبل «شمعون بيريس» رئيس وزراء إسرائيل سابقاً، وتحت دعم الولايات المتحدة؛ ومن أهداف هذا المشروع:
  - **تهميش الصفة العربية الغالبة للمنطقة:** حيث إن «الغرض من ترويج تسمية الشرق الأوسط مردُه إلى رغبة المؤسسات المالية والإنمائية الدولية ومعها الولايات المتحدة بشكل خاص بين البلدان الصناعية في استخدام تسمية تتيح إدماج إسرائيل في مجموعة الدول التي يضمّها هذا الشرق الأوسط؛ وبالتالي إلغاء أو على الأقل الحدّ من الاعتراف بوزن المجموعة العربية في الشرق الأوسط»(١)؛ ومن ثمّ تفكيك النظام العربي استناداً إلى هوية شرق أوسطية بدلاً من هوية عربية أو عربية إسلامية؛
  - **تحقيق أهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وهي:**
    - رفض مشاريع الوحدة وعرقلتها، وتشتيت المواقف العربية؛
    - ضمان التفوُّق الإسرائيلي: العسكري والسياسي والاقتصادي؛
    - تحجيم الدور الفاعل للدول العربية القوية كمصر والجزائر والعراق...؛
    - السيطرة على الاحتياطات النفطية وضمان تدفُّق المنتجات النفطية بالأسعار المناسبة والكميات المطلوبة؛
    - فتح الأسواق العربية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأنماط الثقافية.
- **أما المشروع المتوسطي:** فيتجسّد في الشراكة بين الاتحاد الأوربي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وأغلب هذه الدول هي عربية، «فالشراكة الاقتصادية

هي أداة من أدوات العولمة؛ بل إن لفظ الشراكة نفسه (PARTENARIAT) يختلف عن لفظ المشاركة (PARTICIPATION)؛ من حيث أنه لا يقيم العلاقة بين متساوين»[1]. وتجدر الإشارة إلى الجوانب الخفيّة لهذا المشروع:

- يعكس عدم التكافؤ من حيث القوة التفاوضية بين الدول الأوربية (ككتلة موحَّدة) من جهة؛ والدول العربية المتوسطية (كل دولة على حِدة) من جهة أخرى، وقد يكون من الواضح أن المنطقة الحرة سوف تخدم مصالح الاتحاد الأوربي؛
- يُعدّ تهميش الزراعة الثغرة المحورية، فالاتحاد الأوربي يطلب من الدول العربية المعنيّة أن تزيل القيود الجمركية عن الصادرات الأوربية من السلع الصناعية، وتبقى الأسواق مغلقة أمام الصادرات العربية من المنتوجات الزراعية؛
- يهدف المشروع أساساً إلى فصل دول المغرب العربي عن دول المشرق العربي، والقضاء على إمكانية قيام وحدة اقتصادية مغاربية أو عربية.

٢- **خطر الاعتماد على سلاح النفط:** تجلّت فاعلية توظيف النفط كسلاح سياسي واقتصادي خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ حين قرَّرت الدول العربية المنتجة للبترول استخدام سلاح النفط العربي ضدّ الدول الغربية بمنع تصديره، فقد أعطى للعرب قوة اقتصادية وسياسية عالمية أحدثت تحوُّلات على مستوى توزيع الثروة بين الشمال والجنوب، وقد عزّزت تلك التطورات من مطالب العالم الثالث القاضية بضرورة إصلاح النظام الاقتصادي العالمي السائد، وإرساء ركائز جديدة لنظام اقتصادي جديد أكثر عدالة وتكافؤاً، وليس من قبيل المصادفة التاريخية أن يبدأ حوار الشمال والجنوب خلال هذه الفترة وأن تقوم أوربا بتدشين الحوار العربي – الأوربي!

أما اليوم فقد انقلبت علاقات القُوى، ولم يعُد هذا السلاح فعّالاً، وفي هذا المقام يقول «إسماعيل صبري عبد الله»: «علينا أن نعي أن الثراء المفاجئ الذي عرفته

الأقطار المصدِّرة للنفط في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٢ كان ظاهرة استثنائية، وأن النفط شأنه في ذلك شأن كل المواد الأولية يُباع في سوق يُسيطر عليها المشترون لا المنتجون (...) ففي السبعينيات كنا نهدِّد الدول التي تعادينا، بحظر توريد النفط إليها، وها نحن أولاء في التسعينيات أمام حظر الغرب استيراد النفط من إيران والعراق وليبيا»[1].

كما عرفت أسعار البترول سنة ١٩٩٨ سقوطاً حراً لم يشهد له مثيل منذ ١٩٨٦؛ حيث وصل سعره في شهر ديسمبر ١٩٩٨ إلى ٩,٨٩ دولار للبرميل، وينبغي التنبيه إلى أن سعر النفط حالياً (١٩٩٩) حوالي ١٥ دولار بما يعادل ٣ من دولارات ١٩٧٠، وهذا ما يوضِّحه الجدول التالي:

جدول ١٦: تطور أسعار البترول بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٩

(الوحدة: دولار للبرميل، سنة الأساس ١٩٧٠ = ١٠٠)

السنوات	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	السنوات	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية
١٩٧٠	١,٦٧	٢,٣٦	١٩٨٥	٢٧,٠١	١٥,٢١
١٩٧١	٢,٠٤	٢,٦٧	١٩٨٦	١٣,٥٣	٦,٠٢
١٩٧٢	٢,٣٠	٢,٦٨	١٩٨٧	١٧,٧٣	٦,٨١
١٩٧٣	٣,٠٧	٣,٠٧	١٩٨٨	١٤,٢٤	٥,١٤
١٩٧٤	١٠,٧٧	٩,٨٧	١٩٨٩	١٧,٣١	٦,٣٠
١٩٧٥	١٠,٧٣	٨,٧٠	١٩٩٠	٢٢,٢٦	٧,٠٦
١٩٧٦	١١,٥١	٩,٣١	١٩٩١	١٨,٦٢	٥,٧١
١٩٧٧	١٢,٤٠	٩,١٠	١٩٩٢	١٨,٤٤	٥,٣٤
١٩٧٨	١٢,٧٠	٧,٨٨	١٩٩٣	١٦,٣٣	٥,٠٨
١٩٧٩	١٧,٢٨	٩,٤٨	١٩٩٤	١٥,٥٣	٤,٧٦
١٩٨٠	٢٨,٦٧	١٣,٩٤	١٩٩٥	١٦,٨٦	٤,٧٦
١٩٨١	٣٢,٥٠	١٦,٤٣	١٩٩٦	٢٠,٢٩	٥,٦١
١٩٨٢	٣٢,٣٨	١٧,١٦	١٩٩٧	٢٠	٥
١٩٨٣	٢٩,٠٤	١٥,٧٦	١٩٩٨	١٤	٢,٨
١٩٨٤	٢٨,٢٠	١٦,٠٠	١٩٩٩	١٥	٣,١

المصدر: مجلة دراسات اقتصادية، ع١، ١٩٩٩، ص: ٢٠٨.

وفي ظل الأزمات النفطية التي تؤدي إلى تراجع عائدات النفط يُثار التساؤل التالي: كيف يمكن الاندماج في الصراع التنافسي في ظل الاعتماد على مصدر واحد للدخل هو البترول؟ لاسيما أن التركيب الهيكلي للصادرات يتميّز بارتفاع نسبة البترول ومشتقاته بنسب تتراوح بين ٦٠٪ إلى ٩٩٪؛ الأمر الذي يجعلها سريعة التأثُّر بالتقلبات في السوق الدولية، وتنعكس الانخفاضات بشكل مباشر على مشاريع التنمية كما أن الدول المصدِّرة للنفط لم تنتهج سياسة موحَّدة واضحة؛ بل بقيت مقسَّمة ومتصارعة؛ ومن ثمّ تبقى دائماً في موقف ضعف؛ في حين نجد الدول المستهلكة وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تستورد ما قيمته ٩ مليون برميل يومياً في موقع قوة، وبعد حرب الخليج ١٩٩١ بدأت الولايات المتحدة تركِّز اهتمامها على كيفية ضمان سعر أدنى للنفط؛ بدلاً من تركيزها على تأمين مصدر التموين.

٣- **خطر تشويه الهوية العربية:** إن هيمنة الثقافة الغربية على محتوى وسائل الإعلام العربية يُسهم بصورة عامة في تغريب المواطن العربي عن مجتمعه، «فشبكات التلفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث (سوريا ومصر) ونصف هذا الإجمالي (تونس والجزائر)، أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد عن نصف إجمالي المواد المبثّة إذ تبلغ ٢, ٥٨٪»[١]، فاستيراد مفاهيم غربية يشوِّه الحياة الثقافية العربية.

وأصبحت وسائل الإعلام العربية منفعلة بما يجري من أحداث ووقائع سياسية واجتماعية في الدول المتقدمة على حساب متابعة تطورات الأوضاع المزرية التي يعيشها المواطن العربي، ولا غرابة إذا وجدنا مثلاً بأن التلفزيون المصري «يقطع برامجه لكي يذيع جنازة الأميرة «ديانا» في لندن، لأكثر من ساعتين، على الهواء مباشرة، وهو شيء لم يحدث في وفاة طه حسين أو عباس محمود العقاد ...»[٢]. وتقطع القنوات العربية إرسالها لبثّ خطاب مباشر لرئيس دولة متقدمة أو

لوزير دفاعها ...

كما يُلاحَظ انتشار استخدام العامية في بعض نواحي الأدب والإعلام؛ نتيجة عدم تحسين إمكانات اللغة العربية على استيعاب المعطيات والمعارف الجديدة، وعدم توحيد المصطلحات وتعميمها، وعلماء اللغة يُنبِّهون إلى أن الصراع القادم هو صراع لغوي، ويقول «كاميليو جوزيسيلا»: «إن ثورة الاتصالات التي اختزلت الزمان ستؤدي إلى انسحاب أغلب اللغات قبل نهاية القرن الحادي والعشرين، ما عدا أربع لغات هي: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية، وإدراكه أن اللغة العربية ضمن هذه المجموعة أثارت حفيظة الغرب عامة»، وأهمية اللغة والحفاظ عليها قضية جوهرية بالنسبة للهوية القومية؛ فأمريكا مثلاً والتي بدأت خليطاً من الأجناس والأعراق؛ لم تتوحّد إلا بإحدى الوسائل وأبرزها استعمال اللغة الإنجليزية، كما حصر «برهان غليون» مشكلة البحث العلمي في الوطن العربي في أمور ثلاثة: «انخفاض عدد الباحثين بالمقارنة مع البلدان المتقدمة ومع المعدل الوسطي العالمي نفسه، وضعف البنية المؤسسية العلمية، وأخيراً نقص مردودية الباحث العربي»[1].

إن العولمة هي ظاهرة تفوّق علمي بالأساس وكلّ متفوّق علمياً هو عضو في العولمة، فوجود العلم عند المهزومين في الحرب العالمية الثانية (ألمانيا واليابان) جعلهما قوتين فيما بعد.

ثالثاً: وسائل التخفيف من مخاطر عولمة الاقتصادات العربية

نتساءل أخيراً، أين البلدان العربية ممّا يشهده العالم من تغيُّرات وتحوُّلات؟ وكيف يمكن التعامل معها وتحسين موقعهم في إطار عملية العولمة الاقتصادية؟ ولمواجهة العولمة انتهى «إسماعيل صبري عبد الله» إلى أن «الاختيار الحاسم» في ضوء ما تُثبته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتمثل في «وحدة العرب الاقتصادية» باعتبارها «طوق النجاة من الأخطار التي تهدِّد مجمل الدول العربية

مستقبلاً»[1]، ويعتمد في تحليله على دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة ١٩٩٥ التي توصّلت فيها إلى أن خمس دول ستصبح سنة ٢٠٢٠ من الدول الكبرى اقتصادياً هي: (روسيا والصين والهند والبرازيل وأندونيسيا)[2]، ويرجع سبب اختيار المنظمة لهذه الدول الخمس إلى عاملين هما :

- عدد سكان لا يقل عن ١٥٠ مليون نسمة؛
- وناتج محلي إجمالي لا يقل عن ١٥٠ مليار دولار.

وبما أن مجموع سكان الدول العربية هو (٢٥٢ مليون نسمة) وناتج محلي إجمالي (٧, ٥٢٨ مليار دولار)؛ فإن الوحدة الاقتصادية العربية هي أساس الصعود إلى مركز دولة كبرى في الاقتصاد العالمي، حسب ما يوضّحه الجدول التالي:

جدول ١٧ : الناتج المحلي الإجمالي مقارناً بعدد السكان في بعض دول الجنوب

الدول	عدد السكان (مليون نسمة)	ناتج محلي إجمالي (مليار دولار)
الهند	٩٢٩, ٣	٣٢٤, ١
أندونيسيا	١٥٩, ٢	١٩٨, ١
البرازيل	١٥٩, ٢	٦٨٨, ١
مجموع الدول العربية	٢٥٢, ٨	٥٢٨, ٧

المصدر: السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٨٢.

إن الوحدة الاقتصادية العربية لن تتحقّق بمعاهدة يوقّعها الملوك والرؤساء؛ وإنما المطلوب هو: «توحُّد الوطن والأمة؛ أي مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقّفين في العمل الإيجابي الذي يستهدف تحقيق الوحدة»[3].

ويقترح بعض الباحثين مشروعاً متكاملاً يهدف إلى تحقيق وأسباب القوة العربية وتدعيم الموقف العربي تجاه التحديات الدولية الراهنة، وتتمثل عناصر هذا

المشروع في[1]:

١. **إقامة منظومة عربية إقليمية:** تتمثّل أساساً في إنشاء محكمة عدل عربية للوقاية من النزاعات العربية وتسويتها؛ بهدف تأمين أمن الوطن العربي من داخله بدلاً من استيراد بعض الدول العربية لأمنها من أمريكا؛

٢. **إنشاء سوق عربية مشتركة:** وتستند إلى اعتبارات الهوية العربية، ودعم الأمن القومي العربي، والمصلحة المشتركة، وتهدف إلى:

- دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلَّف من تكتلات اقتصادية كبرى؛
- التخفيف من حدّة التبعية للخارج وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي.

وتعود أسباب إخفاق التكامل الاقتصادي العربي أساساً إلى عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأنظمة العربية، وليس من الضروري إقامة السوق العربية المشتركة دفعة واحدة؛ بل يمكن البدء بإقامتها بين دولتين أو ثلاث أو أكثر، ويمكن أن تشكّل عامل جذب لأقطار عربية أخرى؛

٣. **التنمية العادلة والمستقلة:** تلك التنمية التي تستفيد منها غالبية الناس والتي لا تؤدي إلى تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول؛ بل التقليل من حدّة الفقر والبطالة واللامساواة؛

٤. **الديمقراطية:** حيث إن مفتاح الحلّ يعتمد على تعبئة الشعب العربي، ومن الصعب أن تتم تلك التعبئة من دون انتشار الديمقراطية.

ولكن هذا المشروع طُرح منذ ١٩٦٤، ويبدو أن إقامة مثل هذا المشروع أمر مستبعد في ظل عدم توافر الإرادة السياسة وفشل تجارب إقليمية (اتحاد المغرب العربي)، والواقع أن الدول العربية تدخل العولمة كل واحدة منفردة، رغم أنها تملك أقدم تنظيم إقليمي في العالم وهو «جامعة الدول العربية» الذي بات من الضروري تفعيل دورها للمضي قدُماً في المنافسة المعولمة.

ويمتلك العالم العربي الإمكانات والقدرات التي تؤهّله لإقامة أكبر تكتُل إقليمي لرفع تحدي العولمة.

شكل ١١: مخاطر العولمة على الدول العربية